تمسح رنا عرقها المتصبب جراء تعرضها لحالة تسمم كبير بعد ان تناولت في دائرتها سندويج (همبركر) من مكان معروف في الكرادة، وتم نقلها الى المستشفى ، وهي في حالة اعياء شديد ومغص حاد ، وقد افرغت ما في جوفها ، ثم غابت عن الوعي ، وبصعوبة تشير رنا الى انها اعتادت تناول الوجبات السريعة ، من ذلك المطعم الا ان التحليل، اكد ان (الهمبركر) رغم خلطه بالمطيبات والثوم والبهارات الخاصة به كان يحتوي على لحوم فاسدة بدرجة ٨٠% ما يجعله غير صالح للاستهلاك البشري وما هذه المطيبات الا لإخفاء ما فيه من لحوم فاقدة الصلاحية ، ولان رنا ما تزال في مقتبل العمر الا انها بقيت تعاني بشكل كبير من آثار ذلك التسمم.

في ظل غياب الرقابة

لحوم فاسدة تغزو أسواقنا المحلية وتعرض حياة المواطنين للخطر

□ **بغداد / سها الشيخلي**

....ونفس الشيء حصل لعلي الموظف في شركة زين الذي اضطرته ظروف العمل لتناول وجبة غذاء من مطعم اعتاد عليه في المنصور ،غير انه اصيب بتسمم شديد . وقد اكد الطبيب الخفر في احدى مستشفيات الكرخ ان حالات كثيرة قد وردت هذه الليلة الى المستشفى كان سببها التسمم الغذائي جراء تناول لحوم فاسدة . فمن هو المسؤول عن إغراق السوق بمنتجات مجمدة من مختلف أنواع اللحوم المستوردة من مناشئ غير معروفة وبعيدة عن أعين الرقابة الصحية واجهزة الرقابة الاخرى التي لا دور لها ؟! كما ان من المعروف ان في أسواقنا أنواعا أخرى من اللحوم التي تباع بشكل مكشوف في الأسواق بأسعار مناسبة نسبياً قياساً على سعر اللحوم المحلية، هذه اللحوم تصنع وتنتج بالاستفادة من عبوات ورولات للحوم المستوردة وتباع على قارعة الطريق ما يضاعف من خطرها على صحة المواطن . ويبدو انه في ظل الغياب التام لاجهزة الفحص صار مألوفاً دخول مختلف البضائع الى أسواقنا ،غير ان المؤلم ان الكثير من هذه المواد لها علاقة مباشرة بصحة المواطنين وحياتهم . في هذا الموضوع كثير من التساؤلات عن دور هذه الأجهزة الرقابية والصحية وعن الأسباب الحقيقية لاقبال المواطن على مثل هذه الأنواع من اللحوم رغم معرفته بخطورتها والشك بصلاحيتها؟ هل كونها رخيصة الثمن قياساً بأسعار اللحوم المحلية المرتفعة؟ ام ان طريقة التحضير لأنواع منها هي السبب بالنسبة لربة البيت كما قالت احدى المواطنات خاصة الموظفات ؟ وماذا تقول الجهات المختصة حيال هذه الظاهرة ؟

سريعة التحضير

تؤكد ربة البيت ام دلال ان ما مطروح في الأسواق من لحوم مجمدة مثل(الهمبركر ، الكباب ، الصوصج ، الستيك ، الباسطرمة ، النقانق ، الكبة بأنواعها) سريعة التحضير وخاصة في وجبات العشاء ، وغالباً ما تلجأ العائلة الى مثل تلك الأصناف من الأطعمة المحضرة لسهولة اعدادها ، ولرخص ثمنها ايضا بالقياس الى اللحوم العراقية المحلية التي يتراوح سعر الكيلو غرام من لحم البقر ١٥ الف دينار ولحوم الغنم ١٦ الف دينار ،لذا فهي ،اي المستوردة تعد رخيصة اذا ما قورنت بأسعار اللحوم العراقية حيث لا يزيد سعر العلبة التي تحوي مثلا ٨ قطع من الهمبركر على ٤ الاف دينار . وتشير ام دلال انها احيانا تشك في القيمة الغذائية لتلك اللحوم المجمدة غير انها لا تكترث وهي تتذكر ما تناولته العائلة في زمن الحصار من مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري كالحوم والبقوليات والرز والشاي ولم يطرأ شيء على صحة العائلة العراقية ،التي كما يقول المثل قد دبغت ما يجعلها تقول وهي مطمئنة (خليها على الله) فالمواطن العراقي بات غير مبال حتى بصحته وهي احدى نتائج و مخلفات النظام السابق ، كما تعتقد ام دلال . اما ام رنا التي كانت تصاحب ابنتها الموظفة في احدى الدوائر والتي تسممت جراء تناولها ساندويج من احد المطاعم فتقول ، تعرضت رنا وهي شابة في العشرينيات من عمرها الى التسمم وهي في مقر عملها فقد اعتادت الموظفات الى تناول الوجبات السريعة من المطاعم القريبة من مقر عملهن ، ولا تدري ام رنا لماذا لا تأخذ كل موظفة (ساندويج من البيت) تلافيا لحالات التسمم تلك بعد ان اكد التحليل ان ما احتواه الساندويج من لحوم تالفة وبنسبة ٨٠٪ ، وهذا يعني كما تقول ام رنا ان كل من تناول تلك اللحوم في ذلك اليوم من ذلك المطعم قد تعرض الى حالات مشابهة لحالة ابنتها ،وتتساءل كيف دخلت هذه المواد اسواقنا ؟ واين دور الاجهزة التفتيشية في وزارة الصحة وغيرها من كل هذا ؟

لحوم مصنعة

في علاوي جميلة التقينا بعدد كبير من أصحاب وكالات استيراد اللحوم المجمدة الخاصة بلحم البقر والغنم والدجاج المقطع (اجنحة ، صدور ، افخاذ ، ولحوم تحمل ماركات الكفيل ، المراد ، الكوثر ، الكاظمين) إلى جانب الدجاج الكامل ذي الأوزان من كيلو غرام فأكثر ، وللحم المفروم (الهندي ، البركة ، ، ومنتجات نيسان في السابق والتي اختفت من الاسواق المحلية الان ، غير ان اصحاب تلك الوكالات لم يوافقوا على الحديث مع الصحافة بحجة ان عملها ينحصر بتهويل الامور والبحث عن السلبيات فقط ، متجاهلين حقيقة ان من لا يخالف القانون ينبغي ان لا يخاف . المهم اننا قصدنا احدى تلك الوكالات بعد تزكية من صديق يعمل تاجرا في تلك المنطقة فوافق ابو وليد على الحديث عن طريقة ونوعية استيراد تلك اللحوم حيث اشار الى ان تجارة تلك اللحوم قد نشطت في السنوات الاخيرة لاسباب عديدة اهمها الاستيراد المفتوح لكل البضائع وليس للحوم المجمدة فقط ، اما كونها غير صالحة للاستهلاك البشري فقد تكون قد بقيت فترة طويلة على الحدود منتظرة الدخول الى العراق في الكمارك في حافلات بعضها لا تمتلك الوسائل الحديثة في التبريد ، كما ان فترة الشحن والتوزيع قد تستغرق أزمانا طويلة دون ان نغفل ان وجودها لدى البائع هي الاخرى تستغرق فترة اضافية الى حين تصريفها اخيراً للمشتري . ويضيف ان كل تلك المدة اذا ما دققنا فيها طويلة خاصة وان الانقطاع المستمر للكهرباء يضاعف من حجم المشكلة فحتى مع وجود المولدات فان كمية الطاقة الكهربائية لا تكفي ، وبذا تصل اللحوم ومنتجاتها الى المستهلك وقد تضررت قليلاً او كثيراً كما ان ليس من المعقول ان يستهلك المواطن كل ما يشتريه في وجبة وهذا معناه فترة اضافية تزيد من امكانية تلفها وهناك ملاحظة يجب ان لا تغيب عن بالنا كما يشير ابو وليد وهي ان تعرض اللحوم الى التجميد والذوبان لعدة مرات سواء لدى البائع او المستهلك يجعل اللحوم عرضة للتلف بشكل أسرع .

اما عن خضوع تلك اللحوم الى الفحص المختبري فيقول هنالك في المراكز الحدودية مختبرات لفحص اللحوم لكنها في الغالب لا تلتزم بالشروط الواجب توفرها في الصفقات الخاصة باللحوم المستوردة وهناك قضية يجب ان لا نهملها وهي ان جهات متنفذة كثيرا ما تستغل موقعها في تمرير لحوم منتهية الصلاحية لتدخل الى الأسواق وتوزع دون وازع ضمير وهم هنا يبحثون عن الربح الفاحش دون الالتفات الى مخاطر تلك المواد على صحة المواطن . ويؤكد ابو وليد ان الامر لم يختلف كثيرا عما كان يفعله النظام السابق حيث استورد احد انجال صدام وحسين صفقة لحوم فاسدة وهذا ما اكده التحليل المختبري الا ان تلك الصفقة مع ذلك تم توزيعها وبيعها دون وازع من ضمير . ويؤكد ابو وليد انه و قبل فترة قصيرة جرت نفس الحكاية ، فقد تم تمرير صفقة لحوم فاسدة ووزعت وبيعت في الاسواق، وكان وراء ذلك احد المتنفذين ايضا . وبشأن اللحم المفروم والماركة المسماة (الهندي) فلا يعرف مصدر هذا اللحم وهل هو صحي ومصدره الابقار كما يشاع ام هو لحيوانات نافقة ، وهل هو في ضوء ذلك صالح للاستهلاك البشري مئة بالمئة؟ وماذا يقول الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عن كل ذلك؟ حيث يوضح ابو وليد ان ليس كل ما معروض خاضعا للفحص المختبري بل القليل جدا فقط ، ويزيد انه حتى اذا كانت النتيجة هي عدم صلاحية تلك اللحوم فانها تمرر اذا كانت وراءها جهات حزبية او كتل او مسؤول كبير!

■ استيراد هذه الأنواع من الأغذية هدر للمال العام

■ تهريب اللحوم تضاعف بسبب الفوضى العارمة وبقاء الحدود شبه سائبة

■ صفقات تمرر في الحدود من قبل متنفذين

رأي القصابين

القصاب جعفر الذي أصبحت زبونة لديه منذ أمد بعيد بعد تحقيق سابق عن اسعار اللحوم المحلية المرتفعة ، رفض في بداية الأمر الحديث عن اللحوم الوافدة خشية ان يزعل أصدقاؤه وأقاربه من المستوردين ، ولكن بعد إلحاح أشار الى أن ارتفاع أسعار اللحم المحلي يعود الى عدة اسباب منها الجفاف الذي اصاب البلد ، وهجرة مربي الاغنام الى المدن ، و ارتفاع اسعار العلف الحيواني سواء للاغنام او للدواجن ، و ارتفاع اسعار النقل بعد زيادة اسعار البنزين ، والتهريب الذي ازداد عن السابق بسبب الفوضى والاهمال وفتح الحدود مع دول الجوار وخاصة الكويت حيث يتم عن طريق سفوان تهريب الاغنام لان العراقية منها وكما هو معروف تمتاز بخواص عديدة تجعلها مرغوبة لدى الجميع، اضافة الى الهلاكات الكبيرة للمواشي وعدم انتظام التلقيح ضد الأمراض المعدية العديدة والنقص الحاد في العيادات البيطرية في المدن والقصبات ، كل هذا مجتمعاً ادى الى ارتفاع اسعار اللحوم واضطرار المواطن اللجوء الى المستورد الرخيص مع العلم انه قد قطع مسافة كبيرة اثناء الشحن والتحميل والتوزيع . ويشير جعفر الى ان للقصاب معاناته هو الآخر منها ارتفاع اسعار المواشي التي يطلق عليها اصحاب المهنة تسمية (الحلال) فالأيدي العاملة تطالب بأجور مرتفعة ، كما يجد ان مهنة القصابة تحتاج الى مهارة خاصة وقلب (جامد) فهي ليست هينة . ويضيف ان سبب تلف او عدم صلاحية بعض المنتجات الغذائية المصنعة هو التيار الكهربائي حيث يعتمد القصاب او أصحاب محال بيع المنتجات الغذائية على المولدات الكبيرة وليس على الكهرباء الوطنية ما يجعلهم أمام أزمة (الكاز) وارتفاع سعره في وضع لا يحسدون عليه ،ويأتي النقل هو الآخر سببا في معاناة القصابين .ويؤكد ان هناك مجازر أهلية مقامة اما في (خرابة) او على الرصيف تبيع للمواطنين لحوما غير خاضعة لفحص البيطرة وهي في الغالب مواشي مريضة وتكون أسعارها متدنية ما يجعل المواطن يبحث عنها ويشتريها وهو لا يعلم بانها غير صالحة للاستهلاك البشري . ووجه جعفر اللوم الى الجهات المعنية بصحة الفرد ومنها وزارة الصحة عاتبا عليهم التقاعس وعدم متابعة ما تعرضه اغلب محال بيع الأطعمة وتحضير المواد الغذائية ومحال القصابة .

دائرة الرقابة الصحية

رغم ان السوق الذي زرناه (اسواق باب المعظم الشعبية) لا يبعد سوى أمتار عن مبنى وزارة الصحة الا اننا وجدنا محال قصابة تعرض لحوما للمواشي وقد تجمع الذباب عليها وترمي بقايا (الذبيحة) خارج (الدكان) وقد تجمعت القطط والكلاب حولها في منظر يذكرنا بعصور سحيقة من التخلف ، كما وجدنا بعض اللحوم المعروضة وقد استحال لونها الى اللون (الازرق) اضافة الى محال اخرى تعرض اللحوم المستوردة والمفرومة والمقطعة على شكل (رولة) وبأسعار متدنية ، فاتصلنا بمدير الرقابة الصحية التابعة الى وزارة الصحة الدكتور حسين البير الذي اشار الى ان هناك جهات عديدة تعمل مع الرقابة الصحية منها مجلس محافظة بغداد ووزارة الزراعة ، وامانة بغداد ، مؤكداً ان هناك زيارات ميدانية اشرافية في بغداد وفي المحافظات كافة تقوم بها فرق تفتيشية الى الاسواق الشعبية مكونة من عدة موظفين ، وترسل لنا التقارير التي تطلع عليها الهيئة الاستشارية ، لمعالجة الخلل الذي تراه اثناء جولاتها، كما لدينا حملات مشتركة مع جهات عدة لها علاقة بعملنا ، ففي بغداد لدينا المختبر المركزي ويعتبر المرجع لفحص المواد الداخلة وقد اعد بشكل جيد واضيفت اليه مؤخرا معدات واجهزة حديثة للفحص ، كما لدينا مراكز فحص متوزعة على المراكز الحدودية تقوم بفحص المواد الغذائية الداخلة الى العراق ، وتعمل الدائرة وفق قوانين وقرارات الهيئة الاستشارية ، وعن سؤالنا ما اذا كان المختبر المركزي كافيا لفحص جميع المواد الغذائية الداخلة الى بغداد ، اجابنا الدكتور البير ان ذلك اعتبره كافيا ، مع العلم ان نفوس بغداد لوحدها ما يقارب الـ٧ ملايين شخص . وعن المواد الغذائية الملوثة بالا شعاع والداخلة الى العراق منها على سبيل المثال المواد الغذائية القادمة من اليابان ، اوضح الدكتور البير انه نادرا ما نستورد اغذية من اليابان ومع ذلك فلدينا مركز خاص لفحص الاشعاع تابع الى وزارتنا يقوم بهذه المهمة ، وختاما يؤكد الدكتور البير ان الهيئة الاستشارية لديها اجتماع دوري كل اسبوع للنظر في عمل دوائر الرقابة الموزعة في بغداد بين جانبي الكرخ والرصافة حيث تخرج الفرق الرقابية الصحية اما يوميا او اسبوعيا ولدينا زيارات شهرية ايضا . ولا ندري كيف يتسمم المواطن وكيف تنتشر محال بيع اللحوم اذا كانت كل هذه الاجهزة موجودة وكافية في بغداد والمحافظات ؟

بدوره قال مدير عام البيطرة الدكتور صلاح فاضل عباس : ان معاناتنا تتلخص بعدم وجود مجازر حديثة تتناسب والظروف البيئية والصحية وعدم وجود تصريف صحيح لمياه المجاري او معامل لتدوير ومعالجة المخلفات الثقيلة في المجازر .

واضاف ان ما موجود من مجازر في بغداد ست فقط واعيد العمل مؤخراً في مجزرة الدورة والشركة حالياً في دور التعاقد مع القصابين للذبح في تلك المجزرة ،ونحتاج الى جهد اكبر من وزارة الداخلية للحد من عمليات التهريب ومساعدتنا في تطبيق القانون على المخالفين الذي هو مشكلة اخرى تواجهنا .

الجزر العشوائي

وأوضح مدير عام دائرة الاعلام والعلاقات في أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة ان مهام امانة بغداد فيما يتعلق بالجزر العشوائي الذي ازداد في الآونة الأخيرة هو من منطلق التجاوز على الارض فقط ، ويؤكد ان الامانة تابعت هذه الظاهرة للحد منها لان لها تأثيرات سلبية ليس على الصحة العامة فقط بل على البيئة ايضا .

شهادة المنشأ

وأشار مدير التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي الى ان اسواقنا تشهد حاليا فوضى في استيراد المواد الغذائية بشكل عشوائي ولحوم مجمدة من مناشئ غير معروفة ، وان بعض دول الجوار استغلوا غياب الرقابة والمتابعة من قبل الحكومة وانشغالها بملفات الامن والارهاب ، وقد طلبنا من وزير التخطيط الحالي الحد من اغراق السوق المحلية بمواد غذائية منتهية الصلاحية بحيث تضر بالصحة العامة . وقد قرر وزير التخطيط الحالي عدم استيراد اي مواد الا بعد حصول التاجر على شهادة المنشأ واعطى مهلة ٧ ايام للمستورد لتوريد البضاعة من تاريخ الحصول على شهادة المنشأ اعتبارا من تاريخ ١/ مارس القادم وقد تم تعميم هذا القرار الى جميع مراكز الكمارك على الحدود العراقية والمفارز الصحية .

واكد الربيعي ان وزارة الصحة المعنية بالدرجة الاولى عن صحة المواطن تفتقر الى الرقابة ، اضافة الى اهمال دوائر اخرى منها وزارة الزراعة ،و وزارة البيئة ،ومجلس النواب المتمثل باللجنة الاقتصادية والمفروض ان يكون لها دور اكبر مما هو عليه الان ، فكثافة سكان بغداد كبيرة ويجب الحفاظ على ارواح هذا العدد الكبير من البغداديين ، وقد استسهل بعض التجار امر الاستيراد ضاربا بعرض الحائط المعايير الاخلاقية ومعايير حقوق الانسان في الحصول على غذاء صحي . ويقول الربيعي ان مجلس النواب الذي بيده السلطات التشريعية كما يفترض ان يهتم بالجانب الرقابي الى جانب رسم سياسة البلد ، ويرى ان اللجنة الاقتصادية لا تمتلك الكفاءة المطلوبة في المراقبة والمتابعة للشأن الاقتصادي بل فقط العضو منهم يعمل بدون تخطيط ولا وفق جدول زمني مؤشر لدى اللجنة ، كما لا تمتلك اللجنة الاقتصادية اهم القواعد المعلوماتية الخاصة بعملها .

عدم تفعيل الرقابة

وأكد الدكتور ميثم لعيبي استاذ مادة الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد ، ان فتح الباب أمام استيراد المواد الغذائية ومنها اللحوم الطازجة بغياب الرقابة يعد امرا مضرا ليس بالصحة العامة بل باقتصاد البلد ايضا لانه يسبب خسارة بالعملة الصعبة وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات سلبا حيث تؤدي الى العجز فيه ، اما موضوع استيراد اللحوم المجمدة فينطوي على مخاطر صحية لانها عرضة للتلف في اجواء خاصة الصيف الحار مع العلم ان لدينا امكانيات مماثلة لتصنيع وتعليب اللحوم فنحن نمتلك الارض والايدي العاملة والمواد الخام من لحوم واسماك ودواجن وموقع جغرافي حيث نطل على دول الخليج ، ومع كل هذه الميزات يقول الدكتور لعيبي ان الامر يحتاج الى مساعدة النشاط الزراعي والصناعي المرتبط بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية .

وعن الجانب الرقابي يؤكد الدكتور لعيبي انه ما زال قاصرا ولم يفعل لحد الان ، وهذا الامر يسبب دخول سلع رديئة من مناشئ غير معروفة بسبب رخص سعرها واكبر دليل دخول الزيوت التالفة والشاي والحليب التالفة هي الاخرى ضمن مفردات البطاقة التموينية ، اما الحديث عن اللجان الاقتصادية في مجلس النواب فهي غير مؤهلة لانه لا عضو منهم حاملا لشهادة الاختصاص من رئيس الجنة الى الاعضاء الاخرين ، وهم يمارسون عمل لجنة النزاهة فقط ، لقد جاء هؤلاء عن طريق إما سياسي او طائفي او حزبي ، وقد ادى الى الضرر بالمصلحة العامة على حساب المصلحة الشخصية .